

الكتاب: رسالتان في البداء

المؤلف: البلاغي ، الخوئي

الجزء:

الوفاة: ١٤١١

المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية

تحقيق: إعداد السيد محمد علي الحكيم

الطبعة:

سنة الطبع:

المطبعة:

الناشر:

ردمك:

ملاحظات:

رسالتان في البدء

(١)

تأليف
آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي
والعلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي

إعداد السيد محمد علي الحكيم
مقدمة الإعداد:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم
التسليم على خير خلقه، محمد وآله الطيبين
الطاهرين، لا سيما بقية الله في الأرضين، عجل الله
تعالى فرجه الشريف.

الكل يعلم ما للأمور العقائدية من أهمية في
بناء فكر الفرد المؤمن ومبادئه، ويستتبعها
وجوده الخاص من خلال المواقف التي يتخذها كل يوم
في خضم التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة
التي تسود العالم اليوم.

ومن تلك الأمور التي امتازت به الإمامية عن
غيرها - تبعا لكتاب الله وسنة رسوله الأكرم صلى
الله عليه وآله وسلم - هو القول بالبداء.

مما جعل بقية الفرق التي لم تتخذ مدرسة أهل البيت عليهم السلام منهاجها لها، جعلها تشنع على الإمامية عقيدتهم هذه، تجاهلا أو جهلا بأدلتهم عليها.

ولو أنهم كلفوا أنفسهم جهدا قليلا، و بحثوا في ما كتبه علماء الإمامية في البداء و مفهومه، لوجدوا أن الحق معهم. ولذلك انبرى علماء الإمامية للرد على افتراءات المفترين وشبهات المبطلين، فأودعوا موسوعاتهم الحديثية ما ورد في البداء من روايات عن العترة الطاهرة عليهم السلام، وكتبوا فيه فصولا ومباحث خاصة في كتبهم الكلامية والعقائدية وغيرها، كما أفردوا له كتباً و رسائل خاصة، فلا يكاد يخلو أي كتاب ألف في العقائد أو الكلام - وربما في غيرها - من البحث في البداء.

فقد أحصى الشيخ آقا بزرك الطهراني - رحمه الله - في موسوعته القيمة "الذريعة" نحواً من ٣٠ كتاباً أو رسالة مستقلة صنفت في هذا المجال، توضيحا لمفهومه العقائدي وما المراد منه، أو دفاعاً عن الاعتقاد به، ورداً للشكوك والشبهات المحاكة حوله (١).

وإذا أضفنا إلى ما تقدم كتباً ورسائل أخرى قد ألفت في نفس الموضوع، في الفترة التي تلت إتمام تأليف "الذريعة" أو

(١) انظر: الذريعة ٣ / ٥١ - ٥٧ رقم ١٣١ -
١٥١ و ١١ / ١٢٧ رقم ٧٩٠ و ٢٦ / ٨٧ رقم ٤١٩.

مما فات الشيخ الطهراني تسجيله فيها، لكان العدد المحصى غير هذا.
أما إذا حاولنا استقصاء ما كتب عن البداء - كفصول وبحوث - ضمن الكتب المختلفة ، لكان إحصاء ذلك أمرا عسيراً.
من ذلك كله يظهر مدى اهتمام علمائنا بأمر البداء لدقة مطلبه وحساسيته، وهذا ما سيتضح من الرسالتين الآتيتين إن شاء الله تعالى.
المؤلفان:

نحن نقف اليوم أمام علمين من جهاذة أعلام علمائنا الإمامية في القرن الأخير، رضوان الله عليهم، فقد كانا مصداقا حقيقيا لما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام حينما سأله معاوية بن عمار قائلًا:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم، يبت ذلك في الناس، ويشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم ي، ولعل عابدا من شيعتكم ليست له هذه الراوية، أيهما أفضل؟
قال: الراوية لحديثنا، يشدد قلوب شيعتنا ، أفضل من ألف عابد (٢).

(٢) الكافي ١ / ٢٥ ح ٩، وقد نقل شيخ الإسلام العلامة المجلسي ما بمعناه عن مصادر شتى في بحار الأنوار ٢ / ١ - ٢٥ ح ١ - ٩٢ باب " ثواب الهداية والتعليم، وفضلها وفضلهما، وفضل العلماء، ودم إضلال الناس " .

وهما:

١ - العلامة المجاهد آية الله الشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢) الذي ما فتئ يقارع الفرق الباطلة والأفكار الهدامة، ويدك حصونها ويفند مزاعمها ومفترياتها، فبرع في رد كيدهم و دحض أباطيلهم، فكان أكثر من نصف مجموع ما جاد به يراعه الشريف - الذي تجاوز الخمسين مصنفا - هو في مجال العقائد، والبقية في الفقه والأصول والتفسير وغيرها.

فكان من الأفضال الذين يندر وجودهم في الأزمان ممن حامى وذب عن قدس الشريعة و المذهب، قدس الله نفسه الزكية، ونور مرقد، و جعل الجنة مأواه (٣).

٢ - آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣) الذي كان نجما لامعا في سماء المرجعية الدينية والحوزات العلمية، فربى وتخرج على يديه - في غضون أكثر من ستين سنة من التدريس والإفادة - مئات من العلماء والأفاضل والمجتهدين، فصار منهم من هو مرجع تقليد للشيعة اليوم، ومنهم المتخصصين في شتى علوم المعرفة، كفقهاء ومحققين و باحثين ومفكرين وخطباء ومرشدين وأساتذة

(٣) لمزيد الاطلاع على ترجمة - قدس سره - انظر على سبيل المثال: أعيان الشيعة ٤ / ٢٥٥، نقيب البشر في القرن الرابع عشر ١ / ٣٢٣ رقم ٦٦٣، الكنى والألقاب ٢ / ٨٣ رقم ٥، الأعلام ٦ / ٧٤.

أكفاء في الحوزات العلمية.
فهو بحق أستاذ الفقهاء والمجتهدين، وزعيم
الحوزات العلمية، ومروج الشريعة في العقود
الأخيرة، إذ لا تكاد تجد قضية من القضايا أو مسألة
من المسائل لم يكن له فيها رأي، مع الدقة
في العرض والقوة في الاستدلال والمبنى، قدس الله
روحه الطاهرة، ونور مضجعه، وجعل الجنة
مآله ومثواه (٤).

الرسالتان... ومنهج العمل فيهما:
هما من أفضل ما كتب في "البداء" فهما
بعيدتان عن الاختصار المخل، والتطويل الممل، و
هما على قصرهما تغنيان الباحث عن الحق عن غيرهما
، مما يثبت ويؤكد منزلة المؤلفين العلمية
السامية، فقد كتبتا بأسلوب واضح جلي، و
بنيتا على استدلال جميل ظاهر، ولم تشحنا
بالاصطلاحات العلمية والتعبيرات الغامضة التي لا
يفهمها الكثيرون، وقد استقصى المؤلفان - قدس
الله سرهما - فيهما كل جوانب المسألة، ولم يتركا
تساؤلا إلا وأجابا عنه بالدليل القوي المقنع.
أما الرسالة الأولى، فهي للشيخ البلاغي
عطر الله مرقدته، كان قد حررها جوابا عن
استفسار ورد إليه عن البداء.

(٤) لمزيد الاطلاع على ترجمته - قدس
سره - انظر على سبيل المثال: معجم رجال الحديث
٢٢ / ١٧ رقم ١٤٦٩٧، نقباء البشر في القرن
الرابع عشر ١ / ٧١ رقم ١٦٤.

كانت قد نشرت لأول مرة في أواسط الخمسينات من هذا القرن الميلادي، باسم: "مسألة في البداء" في آخر المجموعة الرابعة من سلسلة "نفائس المخطوطات" التي كان يصدرها في بغداد الشيخ محمد حسن آل ياسين.

فأعدت العمل عليها بما يناسب عصرنا الحالي من الإخراج الفني، مثل توزيع النص و الاستفادة من علامات الترقيم الحديثة، وتخريج الروايات اعتماداً على مصادرها الأصلية، فأدرجت هذه في الهامش مع توضيحات أخرى. أما تعضيد الروايات الواردة فيها بمصادر أخرى، فقد استغنيت عنه في هذه الرسالة بما جاء منه في الرسالة الثانية، فمن لم يرو غليله إجمال الرسالة الأولى انتقل إلى الثانية، لأنها أكثر تفصيلاً.

إذ أنني لم أقدم الأولى على الثانية إلا لأنها أقدم تاريخاً، وأصغر حجماً، ولأن الشيخ البلاغي كان أستاذاً السيد الخوئي في علم الكلام، رحمهما الله رحمة واسعة.

أما الرسالة الثانية، فهي إحدى فصول كتاب "البيان في تفسير القرآن" للسيد الخوئي طيب الله مضجعه، تحت عنوان: "البداء في التكوين" كتبه استطراداً لمبحث "النسخ في التشريع" فاستلثتها منه، وأعدت العمل عليها كما مر آنفاً.

وقد تصرفت بالفقرة التي سبقت تمهيد السيد الخوئي بما يناسب جعل الفصل المستل كرسالة مستقلة، ووضعت

ذلك بين معقوفتين ي □ .
كما أعدت ترتيب وصياغة التخریجات في
هوامشها، إذ ربما نقل السيد الخوئي - قدس سره
- الرواية بالواسطة لا من المصدر الأصلي، و
ذلك بإحالتها على مصادرها الأصلية أولاً، و
أثبت ما تضمنته من اختلافات، ومن ثم ألحقت بها
المصادر الوسيطة، كالجوامع الحديثية: بحار
الأنوار والوافي، واعتمدت في ذلك كله على
الطبقات الجديدة للمصادر، لأنها أكثر تداولاً، و
أيسر تناولاً.

وأبقيت على التخریجات القديمة كما هي،
التي ربما اعتمد فيها السيد الخوئي على الطبقات
الحجرية، وجعلتها بين قوسين () محافظة على
الأصل من ناحية، وليستفيد منها من يمتلك تلك
الطبقات من المصادر من ناحية أخرى، وليكون
الجمع أتم وأكمل، كما إنني لم أدقق في صحة هذه
التخریجات، لعدم توفر تلك الطبقات لدي، و
لذلك لم أدرجها في قائمة المصادر، كما وقد
أشرت في الهامش إلى ما كان منقولاً منه بالواسطة.
كما أدرجت تخریجات الآيات الكريمة في الهامش
بدلاً عن إلحاقها بها في المتن كما كانت عليه في
السابق.

ثم إن السيد الخوئي كان قد أحال على ثلاث
تعليقات في آخر كتابه، فأدرجتها في محالها من
الهامش.

كما أضفت بعض الهوامش التوضيحية، فما
كان منه

مستقلا ألحقت به حرف (م) وما كان منه ملحقا
بالهامش الأصلي جعلته بين معقوفتين [ى] وألحقت
به حرف (م) أيضا، ليعلم أنه مما ليس في الأصل،
فهو مضاف مزيد، أما ما كان في ثنايا الهامش
فاكتفيت بجعله بين المعقوفتين [ى] لتمييز عما
كان في الأصل.

فكل ما في الهوامش هو منه قدس سره، إلا
ما كان بين معقوفتين □ أو ملحقا به حرف
(م).. فأصبحت الهوامش هي هي، وهي غيرها.
في الختام:

ما كان عملي هذا إلا خدمة للحق ابتغاء
مرضاة الله تبارك وتعالى، وما هو إلا من منه
وفضله، عسى الله أن ينفع به، فهو ولي ذلك،
والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.
والحمد لله أولا وآخرا

٩ ربيع الأول ١٤١٤ ذكرى اليوم الأول من
إمامة الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف
محمد علي الحكيم / قم المشرفة
مسألة في البداء
تأليف
العلامة المجاهد آية الله الشيخ محمد جواد
البلاغي

بسم الله الرحمن الرحيم
وله الحمد وهو المستعان
إن الله جل شأنه قد اقتضت حكمته ولطفه
بعباده - في دلالتهم على مقام إلهيته في علمه و
قدره وإرادته - أن يجعل نظام العالم - في
أحواله وأدواره ومواليده - مبنيا - نوعا -
على قوانين الأسباب والتسبيب في المسببات،
المرتبطة بالغايات والحكم، والادلة على
قصدتها.

وهو الخالق للسبب والمسبب، والجاعل
للتسبيب، ويبيده الأسباب وتسبباتها، في
وجودها وبقائها وتأثيرها، وتحكيم بعضها
على بعض، فقد يعدم السبب، وقد ييطل

تأثيره، وقد يمنع تأثيره بسبب آخر، وقد يعدم ما يحسب الناس أنه موضوع القانون المقرر ويقيم غيره مقامه.

وهذا هو مقام البداء والمحو والإثبات، وهو - جل شأنه - عالم منذ الأزل بما تؤدي إليه مشيئته من المحو والإثبات، وهذا العلم هو " أم الكتاب " (١).

فالمحو إنما هو لما له نحو ثبوتي بتقدير الأسباب وتسبباتها، وسيرها في التسبب. وعلى ذلك يجري ما روي في " أصول الكافي " في صحيفة هشام وحفص، عن أبي عبد الله عليه السلام:

" [يو] (ي ٢) هل يمحي إلا ما كان ثابتاً؟! ... " الرواية (٣).

إذ لا يعقل محو ما هو ثابت الوقوع بعينه في علم الله وأم الكتاب.

وأما كون المراد من المحو هو إفناء الموجود، ومن الإثبات إيجاد المعدوم أو إبقاء الموجود - كما ذكر في صدر السؤال (٤) - فيدفعه أولاً: أنه خلاف ظاهر الآية الكريمة وسوقها، لأن

١ - سورة الرعد ٣٩: ١٣

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ١ / ١١٤ ح ٢، وتمتته: وهل

يثبت إلا ما لم يكن؟!!

٤ - يشير المؤلف - نور الله مرقدته - إلى ورود

سؤال عن " البداء " إليه، وإلى تحرير هذه

الرسالة جواباً عن ذلك السؤال.

استعمال المحو ومقابلته بأمر الكتاب إنما يناسب
مقام التسجيل والكتابة، التي هي كناية عن
التقدير والتسجيل بسير الأسباب - وإن كان
نوعياً - .

ولا يناسب في المقام إفناء العين الموجودة
، مضافاً إلى أنه عند إرادة الإفناء لا يبقى
لقوله تعالى: " وعنده أم الكتاب " (٥) معنى
تأسيسي ترتبط به أطراف الكلام في الآية، و
يناسب ذكر المحو والإثبات، كما لا ينبغي أن يخفى.
ويدفعه ثانياً: احتجاج الإمام عليه
السلام بهذه الآية للبداء، وكذا الكثير من
استشهادات الأئمة بهذه الآية.
وأما البداء فهو بمعنى الظهور. مأخوذ من
: بدا يبدو بدوا وبدوا وبداءة وبداء و
بدوء، فيقال: فلان بدا له في الرأي، أي ظهر
له ما كان مخفياً عنه، وفلان برز فبدا له من
الشجاعة ما كان مخفياً عن الناس (٦).
فمعنى " بدا " في المثالين واحد، ولكن
الاختلاف فيهما جاء من ناحية اللام وربطها
للظهور.

٥ - سورة الرعد ٣٩: ١٣ .

٦ - أنظر مادة " بدا " من: لسان العرب

١٤ / ٦٥ والصحاح ٦ / ٢٢٧٨ .

فالبداء المنسوب إلى الله جل شأنه إنما هو بمعنى
المثال الثاني. أي: ظهر لله من المشيئة ما هو
منخفي على الناس، وعلى خلاف ما يحسبون.
هذا ما يقتضيه العقل.

ويشهد له من صريح الأحاديث ما رواه في
" أصول الكافي " في صحيح عبد الله بن سنان، عن
أبي عبد الله عليه السلام:
" ما بدا الله في شيء إلا كان في علمه قبل
ي أن يبدو له " (٧).

ورواية عمرو بن عثمان، عنه عليه السلام
:

" إن الله لم يبد له من جهل " (٨).
وصحيحة فضيل - الآتية - عن أبي جعفر
عليه السلام.

وصحيفة منصور بن حازم: " سألت أبا
عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم
يكن في علم الله بالأمس؟
قال عليه السلام: لا من قال هذا فأخزاه
الله.

قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم
القيامة، أليس في علم الله؟!
قال عليه السلام: بلى، قبل أن يخلق
الخلق " (٩).

(٧) الكافي ١ / ١١٤ ح ٩.

(٨) الكافي ١ / ١١٥ ح ١٠.

(٩) الكافي ١ / ١١٥ ح ١١.

أقول:

وإن قوله تعالى: " يمحو الله ما يشاء و
يثبت وعنده أم الكتاب " (١٠) ينادي بأن
مقام المحو والإثبات هو غير مقام أم الكتاب،
وعلم الله الممكنون، ومشيعته وإرادته
الأزلية.

بل هو في مقام الظاهر في سير الأسباب و
تسبباتها.

فقد تقتضي مشيعته - جل اسمه - أن يمنع
أسباب البقاء وطول العمر عن الزاني وقاطع
الرحم، وقد يمنع الأسباب المهلكة عن واصل
الرحم والمتصدق والداعي مثلاً، فيمحو في هذه
الموارد ما جعله لنوع الأسباب من التسبيب، و
قد لا يمحوه في بعض الموارد لحكمة أخرى، فيكون
قد أثبتته، أي أبقاه ثابتاً.

وقد يراد من قوله تعالى: " يثبت " أنه

يثبت حين المحو بخلاف المحو، والله العالم.

قد كان الناس يحسبون أن إسماعيل بن

الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لما

عملوه من أن الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا

عاهة، ولأن الغالب في الحياة الدنيا وأسباب

البقاء أن يبقى إسماعيل بعد أبيه عليه السلام

، فبدا وظهر بموت إسماعيل أن الإمام هو الكاظم

عليه السلام، لأن عبد الله كان ذا عاهة، فظهر

لله (١١) وبدا للناس ما هو في علمه الممكنون.

١٠ - سورة الرعد ٣٩: ١٣.

(١١) أي: من الله.

وكذا في موت محمد بن الهادي عليهما السلام،
حيث ظهر للشيعة أن الإمام بعد الهادي والحسن
العسكري عليه السلام.
وهذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي
أحدثه الله بموت محمد، كما قال الهادي للعسكري
عليهما السلام عند موت محمد: "أحدث لله شكرا،
فقد أحدث فيك أمرا" (١٢).
فالإمامة ثابتة للكاظم والعسكري منذ
الأزل، وقد جاء في الأحاديث البالغة حد
التواتر - أو ما يقاربه - عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم والأئمة ممن هو قبل الكاظم
والعسكري عليهم السلام ما يتضمن النص على
إمامتهما في جملة الأئمة عليهم السلام، وقد
ذكر [نا] (١٣) بعض هذه الأخبار بنحو الإشارة
إليها في كتاب "نصائح الهدى" (١٤).
وإلى ما ذكرناه في معنى البداء والمحو
يرشد ما رواه في أصول الكافي:
كصحيحة زرارة، عن أحدهما عليهما السلام
:

١٢ - الكافي ١ / ٢٦٢ ح ٤ و ٥ و ٨.
(١٣) أثبتناها لضرورة السياق.
(١٤) نصائح الهدى: ٢٢ وما بعدها، و
راجع في أمر النص على إمامة الإمامين موسى
الكاظم والحسن العسكري عليهما السلام: الكافي
١ / ٢٤٥ - ٢٤٨ و ٢٦١ - ٢٦٤ و ٤٤١ ح ١ و ٤٤٢ ح ٣،
كفاية الأثر: ٢٥٥ - ٢٦٣ - و ٢٨٢ - ٢٨٨ ومواضع
أخرى مختلفة منه، الإرشاد ٢ / ٢١٦ - ٢٢٠ و ٣١٤ -
٣٢٠، إعلام الوري: ٢٩٤ - ٣٠٠ و ٣٦٧ - ٣٧٠.

" ما عبد الله بشئ مثل البداء " (١٥).
ومعتبرة هشام بن سالم، عن أبي عبد الله
عليه السلام:
" ما عظم الله (بشئ مثل) البداء " (١٦).
وصحيحة الريان، عن الرضا عليه السلام
:
" ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر و
أن يقر لله بالبداء " (١٧).
ونحوها معتبرتا مرآزم وجهم، عن أبي
عبد الله عليه السلام (١٨).
فإن الاعتراف بمجرد أنه يظهر لله من الأمور
ما لم يكن محتسبا - بل كان المحتسب غيره - ليس له
أهمية بالنسبة إلى جلال الله.
إذن، فالفضل المذكور والأهمية الكبرى
للاعتراف

-
- ١٥ - الكافي ١ / ١١٣ ح ١.
١٦ - الكافي ١ / ١١٣ ذ ح ١، وفيه بدل ما بين
القوسين: " بمثل ".
(١٧) - الكافي ١ / ١١٥ ح ١٥.
١٨ - قال مرآزم: سمعت أبا عبد الله عليه
السلام يقول: " ما تنبأ نبي قط حتى يقر لله بخمس
خصال: بالبداء، والمشيمة، والسجود، و
العبودية، والطاعة ".
الكافي ١ / ١١٥ ح ١٣.
وقال جهم عن حدثه -: قال أبو عبد الله
عليه السلام: " أن الله عزو جل أخبر محمدا صلى
الله عليه وآله وسلم بما كان منذ كانت الدنيا
، وبما يكون إلى انقضاء الدنيا، وأخبره
بالمحتوم من ذلك، واستثنى عليه فيما سواه ".
الكافي ١ / ١١٥ ح ١٤.

بالبداء ما هو إلا لأنه يرجع إلى الاعتراف بحقيقة الإلهية، وأن الموجد للعالم إنما هو إله موجد بالإرادة والقدرة على مقتضى الحكمة، متصرف بقدرته بما يتراءى من العلل وتعليلاتها التي هي من صنعه وإيجاده، والخاضعة لتصرف مشيئته فيها، لا أن وجود العالم منوط بالتعليلات الطبيعية ومحض اقتضاء الطبيعة العمياء فاقدة الشعور والإرادة، تعالى الله عما يقولون. وعلى ذلك تجري صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام:

" ما بعث الله نبيا حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار [له] (١٩) بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء " (٢٠).

فالبداء، وأن الله يمحو ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب، يكون الاعتراف بحقيقتها المعقولة ومدلول الأحاديث، هو الفارق بين الإلهية والطبيعية، وهو الفارق بين الاعتراف بحقيقة الإلهية وبين المزاعم المستحيلة في مسألة العقول العشرة المبنية على التقليد الأعمى للفلسفة اليونانية ومزاعم أوهامها، مع الخبط في أمر الإيجاد بالإرادة والتعليل الطبيعي. ثم إن مقتضى دلالة العقل والنقل هو أن البداء والمحو لا يقعان فيما أخبر الله به أنبياءه وأوصيائهم، وأخبروا به عنه جل

١٩ - أثبتناه من المصدر.

(٢٠) الكافي ١ / ١١٤ ح ٣.

اسمه.

أما دلالة العقل، فلأن وقوع ذلك يستلزم
عدم وثوق الناس بهم وبأخبارهم، وحمل الناس
لهم على الجهل والكذب على الله، فيسقط محلهم،
وينقض الغرض من نصبهم للنبوة والإمامة، و
نقض الغرض قبيح ومحال على الله جل اسمه.
وأما النقل، فمنه ما رواه في أصول الكافي
، في صحيحة الفضلي، عن أبي جعفر عليه السلام
:

" العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم
يطلع عليه أحدا من خلقه، وعلم علمه ملائكته
ورسله فإنه سيكون، لا يكذب الله نفسه ولا
ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه
ما يشاء، ويؤخر منه ما يشاء، ويثبت ما
يشاء " (٢١).

ونحوها صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه
السلام (٢٢) ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام (٢٣).
وأیضا: أن الأنبياء والأئمة لا يخبرون عن
المغيبات من

٢١ - الكافي ١ / ١١٤ ح ٦.

٢٢ - قال الفضيل: سمعت أبا جعفر عليه
السلام يقول: " من الأمور أمور موقوفة عند الله
، يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء " .

الكافي ١ / ١١٤ ح ٧.

٢٣ - قال أبو بصير: قال أبو عبد الله عليه
السلام: " أن لله علمين، علم مكنون مخزون، لا
يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم
علمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه " .

الكافي ١ / ١١٤ ح ٨.

اطلاعهم على الأسباب وقوانينها، التي هي معرض
للبداء والمحو - كما يسميها الناس بـ " النفوس
الفلكية والألواح القدرية " - إن هي إلا أسماء -
فإنه اعتماد على الظن، وهو خلاف وظيفتهم
الكريمة، ويلزم من ذلك أن يجعلوا أنفسهم
معرضا لعدم الوثوق بهم، وعد الناس لهم من
الكاذبين حينما يظهر خلاف ما أخبروا به، وهذا
نقض لغرضهم في دعوة الناس إلى الله وإلى قبول
أقوالهم وإرشادهم وتصديقهم، ونقض الغرض
قبيح مستحيل على المعصوم.

إذن، فلا يخبرون الناس بالغيب اعتمادا
على الأسباب أو الألواح القدرية - كما يقال و
يزعم -، وإن كانوا أكمل البشر في تلك العلوم

ومما يشهد لذلك ما روي عن أمير المؤمنين
عليه السلام من قوله في بعض المواطن: " ولولا
آية سبقت في كتاب الله - وهي قوله تعالى:
" يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب "
لأخبرتكم بما يكون إلى يوم القيامة " (٢٤).
يريد - صلوات الله عليه - أن هذه العلوم
المستندة إلى سير الأسباب والتسبيبات والتقدير هو
أعلم الناس بها، وأكملهم فيها، ولكنه لا
يعتمد عليها، ولا يخبر الناس

٢٤ - ورد الحديث باختلاف يسير في المصادر
التالية: التوحيد: ٣٠٥، أمالي الصدوق: ٢٨٠ ب
٥٥ ح ١، الإحتجاج: ٢٥٨، قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦،
وعنها في بحار الأنوار ٤ / ٩٧ ح ٤ و ٥.

بمداليلها، لأنها معرض للمحو.
فالمحصل مما ذكرناه:
أن المحو والإثبات في الآية الكريمة ليس
المراد منها إفناء الموجود وإبقاءه، أو تجديد
موجود آخر.
وأن البداء والمحو لا يتعلق بما في أم
الكتاب، ولا بما يخبر الله به أنبياءه والأئمة، ولا
بما يخبرون به عن الله من أنباء الغيب، ولا يخبرون
عما هو معرض للبداء والمحو، صلوات الله وسلامه
عليهم.

والحمد لله أولاً وآخراً
[بسم الله الرحمن الرحيم]

[توطئة:]

[لما كان] النسخ في الأحكام وهو في أفق
التشريع، [وكذا البداء] وهو في أفق
التكوين.

وبمناسبة خفاء معنى البداء على كثير من
علماء المسلمين، وأنهم نسبوا إلى الشيعة ما هم
برآء منه، وأنهم لم يحسنوا في الفهم، ولم
يحسنوا في النقد!

وليتهم إذ لم يعرفوا تثبتوا، أو
توقفوا (١) كما تفرضه الأمانة

١ - ومن الذين لم يشبوا ولم يتوقفوا [واختلقوا نسبة الجهل إلى الله تعالى على لسان الشيعة]
: الفخر الرازي، عند تفسيره قوله
تعالى: " يمحو الله ما يشاء ويثبت... " قال:
قالت الرافضة البداء جائز على الله تعالى، وهو
أن يعتقد شيئاً، ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما
اعتقده. انتهى.

[التفسير الكبير ١٩ / ٦٦ المسألة
الخامسة من الشبهة السادسة ي].
سبحانك اللهم إن هذا إلا اختلاق.
وقد حكى الرازي في خاتمة كتاب "المحصل"
[ص ٣٦٥] عن سليمان بن جرير كلاما يقبح منه
ذكره، ولا يحسن مني سطره.
وإن هذه الكلمة قد صدرت على أثر كلمة
أخرى تشابهها، تفوه بها بعض النصارى في حق
الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله حينما جاء
بأحكام ناسخة لما جاء به قبلها... [أنظر:
الهدى إلى دين المصطفى ١ / ٢٥٧ - ٢٥٩، أعاجيب
الأكاذيب: ٨٢ - ٨٤ رقم ١١. (م)].
كبرت كلمة تخرج من أفواههم، وسيعلم
الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

في النقل، وكما تقتضيه الحيطه في الحكم، والورع في الدين.

بمناسبة كل ذلك وجب أن نذكر شيئاً في توضيح معنى البداء.

تمهيد:

لا ريب في أن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته، وأن وجود أي شيء من الممكنات منوط بمشيئة الله تعالى، فإن شاء أوجده، وإن لم يشاء لم يوجده.

ولا ريب - أيضاً - في أن علم الله سبحانه قد تعلق بالأشياء كلها منذ الأزل، وأن الأشياء بأجمعها كان لها تعين علمي في علم الله الأزلي، وهذا التعين يعبر عنه بـ "تقدير الله" تارة، وبـ "قضائه" تارة أخرى.

ولكن تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطاً بتعلق مشيئة الله بوجوده، التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة.

فإن تعلق المشيئة به وجد، وإلا لم يوجد.

والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية، لأن انكشاف الشيء لا يزيد على واقع ذلك الشيء، فإذا كان الواقع منوطاً بمشيئة الله تعالى كان العلم متعلقاً به على هذه الحالة، وإلا لم يكن العلم علماً به على وجهه، وانكشافاً له على واقعه.

فمعنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء - جميعها - كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل - على ما هي عليه - من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف، والتي يحيط بها العلم الإلهي. موقف اليهود من قدرة الله:

وذهبت اليهود إلى أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه، ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ

والإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير ولا يمكن فيها التغيير (٢).

ومن الغريب أنهم - قاتلهم الله - التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، و بأفعال العبيد على حد سواء.

موقع البداء عند الشيعة:

ثم إن البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنما يقع في القضاء غير المحتوم، أما المحتوم منه فلا يتخلف، ولا بد من أن تتعلق المشيئة بما تعلق به القضاء. وتوضيح ذلك أن القضاء على ثلاثة أقسام:

٢ - وهذه بعض الأخبار الدالة على مشيئة الله تعالى في خلقه:

روى الصدوق في كتابي " التوحيد " و " معاني الأخبار " بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في قول الله عزو جل: " وقالت اليهود يد الله مغلولة " : لم يعنوا أنه هكذا، ولكنهم قالوا: قد فرغ من الأمر، فلا يزيد ولا ينقص. فقال الله جل جلاله تكذيبا لقولهم " غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء " ألم تسمع الله عز وجل يقول: " يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب " . [التوحيد ١٦٧ ح ١، معاني الأخبار: ١٨ ح ١٥].

وروى العياشي، عن يعقوب بن شعيب، و عن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام، نحو ذلك . [تفسير العياشي ١ / ٣٣٠ ح ١٤٦ و ١٤٧]. هذه الروايات وغيرها - مما نذكره في هذه الرسالة - موجودة في كتاب البحار لشيخنا المجلسي، ٤ / ٩٢ - ١٣٤ (ج ٢ ص ١٣١ - ١٤٢ ط كمباني).

أقسام القضاء الإلهي:
الأول: قضاء الله الذي لم يطلع عليه أحدا
من خلقه، والعلم المخزون الذي استأثره
لنفسه.

ولا ريب في أن البداء لا يقع في هذا القسم
، بل ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم
السلام أن البداء إنما ينشأ من هذا العلم.
روى الشيخ الصدوق في "العيون" بإسناده
عن الحسن ابن محمد النوفلي، أن الرضا عليه
السلام قال لسليمان المروزي:
" رويت عن أبي، عن أبي عبد الله عليه
السلام أنه قال: إن لله عز وجل علمين: علما
مخزونا مكنونا، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون
البداء، وعلما علمه ملائكته ورسله،
فالعلماء من أهل البيت نبيك يعلمونه... (٣).
وروى الشيخ محمد بن الحسن الصفار في "
بصائر الدرجات" بإسناده عن أبي بصير، عن
أبي عبد الله عليه السلام، قال:

٣ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ / ١٨١
باب ١٣ في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع
سليمان المروزي، وفيه: " نبينا " بدل "
نبيك "، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ٩٥ ح ٢ (باب
البداء والنسخ، ج ٢ ص ١٣٢ ط كعباني) - و
كان المتن منقولاً من البحار -.

" إن لله علمين: علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه، ونحن نعلمه " (٤).

الثاني: قضاء الله الذي أخبر نبيه و ملائكته بأنه سيقع حتما.

ولا ريب في أن هذا القسم - أيضا - لا يقع فيه البداء، وإن افرق عن القسم الأول بأن البداء لا ينشأ منه.

قال الرضا عليه السلام لسليمان المروري - في الرواية المتقدمة - عن الصدوق:

" إن عليا عليه السلام كان يقول: العلم علمان: فعلم علمه الله ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدا من خلقه، يقدم منه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء و يثبت ما يشاء " (٥).

وروى العياشي، عن الفضيل، قال: سمعت أبا جعفر

٤ - بصائر الدرجات: ١٢٩ ح ٢، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ١٠٩ ح ٢٧ (باب البداء والنسخ، ج ٢ ص ١٣٦ ط كمباني) - وكان المتن منقولاً من البحار -، والكافي ١ / ١١٤ ح ٨ وفيه: " فنحن " بدل " ونحن "، وعنه في الوافي ١ / ٥١٣ ح ٤١٤ (باب البداء، ج ١ ص ١١٣).

٥ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ / ١٨٢ (باب ١٣)، ورواه الشيخ الكليني عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام في الكافي ١ / ١١٤ ح ٦ باختلاف يسير، وعنه في الوافي ١ / ٥١٢ ح ٤١٢ (باب البداء ج ص ١١٣).

عليه السلام يقول:
" من الأمور أمور محومة جائية لا محالة، و
من الأمور أمور موقوفة عند الله، يقدم منها ما
يشاء، ويمحو ما يشاء، ويثبت منها ما يشاء،
لم يطلع على ذلك أحدا - يعني الموقوفة - فأما ما
جاءت به الرسل فهي كائنة، لا يكذب نفسه،
ولا نبيه، ولا ملائكته " (٦).
الثالث: قضاء الله الذي أخبر نبيه و
ملائكته بوقوعه في الخارج، إلا أنه موقوف على
أن لا تتعلق مشيئته الله بخلافه.
وهذا القسم هو الذي يقع فيه البداء:
" يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم
الكتاب " (٧) " لله الأمر من قبل ومن بعد " (٨)
.

وقد دلت على ذلك روايات كثيرة، منها
هذه:

١ - ما في " تفسير علي بن إبراهيم " عن
عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام،
قال ي:

" إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة و
الروح والكتابة إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما
يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة، فإذا
أراد الله أن يقدم شيئا، أو يؤخره، أو ينقص
شيئا،

٦ - تفسير العياشي ٢ / ٢١٧ ح ٦٥ باختلاف يسير
، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ١١٩ ح ٥٨ (باب البداء
والنسخ ج ٢ ص ١٣٣ ط كمانبي) - وكان المتن
منقولا من البحار - .

٧ - سورة الرعد ٣٩: ١٣ .

٨ - سورة الروم ٤: ٣٠ .

أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثم أثبت الذي أراد.

قلت: وكل شيء هو عند الله مثبت في كتاب؟
قال: نعم.

قلت: فأى شيء يكون بعده؟

قال: سبحان الله! ثم يحدث الله أيضا ما يشاء ،
تبارك وتعالى " (٩).

٢ - ما في تفسيره أيضا، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عليهم السلام، في تفسير قوله تعالى: " فيها يفرق كل أمر حكيم " (١٠).

" أي: يقدر الله كل أمر من اللحق ومن الباطل، وما يكون في تلك السنة، وله فيه البداء والمشية، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض والأمراض، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء... " (١١).

٣ - ما في كتاب " الإحتجاج " عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

" لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان، وبما يكون، وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: " يمحو

٩ - تفسير القمي ١ / ٣٦٦ باختلاف يسير، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ٩٩ ح ٩ (باب البداء والنسخ ج ٢ ص ١٣٣ ط كمانبي) - وكان المتن منقولاً من البحار.

١٠ - سورة الدخان ٤: ٤٤.

١١ - تفسير القمي ١ / ٣٦٦، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ١٠١ ح ١٢ (باب البداء والنسخ ج ٢ ص ١٣٤ ط كمانبي) - وكان المتن منقولاً من البحار -.

الله... " (١٢).
وروى الصدوق في " الأمالي " و " التوحيد "
بإسناده عن الأصبغ، عن أمير المؤمنين عليه
السلام، مثله (١٣).
٤ - ما في " تفسير العياشي " عن زرارة،
عن أبي جعفر عليه السلام، قال:
" كان علي بن الحسين عليه السلام يقول:
لولا آية في كتاب الله لحدثتكم بما يكون إلى يوم
القيامة.

فقلت: أية آية؟

قال: قول الله: " يمحو الله... " (١٤).
٥ - ما في " قرب الإسناد " عن البنظي،
عن الرضا عليه السلام قال:
" قال أبو عبد الله، وأبو جعفر، وعلي بن
الحسين، والحسين بن علي، والحسن بي علي، و
علي بن أبي طالب عليهم السلام: والله لولا آية
في كتاب الله لحدثناكم بما يكون إلى أن تقوم
الساعة: " يمحو الله... " (١٥).

١٢ - الإحتجاج: ٢٥٨ (ص ١٣٧، المطبعة
المرتضوية، النجف الأشرف).

١٣ - الأمالي: ٢٨٠ ح ١ ب ٥٥، التوحيد: ٣٠٥،
وعنه في بحار الأنوار ٤ / ٩٧ ذ ح ٤ (م).

١٤ - تفسير العياشي ٢ / ٢١٥ ح ٥٩، وعنه في
بحار الأنوار ٤ / ١١٨ ح ٥٢ (باب البداء والنسخ ج
٢ ص ١٣٩ ط كمباني) - وكان المتن منقولاً من
البحار -.

١٥ - قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦، وعنه في
بحار الأنوار ٤ / ٩٧ ح ٥ (باب البداء والنسخ ج ٢
ص ١٣٢ ط كمباني) - وكان المتن منقولاً من
البحار -.

إلى غير ذلك من الروايات الدالة على وقوع
البداء في القضاء الموقوف.
وخلاصة القول:

إن القضاء الحتمي المعبر عنه باللوح
المحفوظ، وبأم الكتاب، والعلم المخزون عند الله
، يستحيل أن يقع فيه البداء.
وكيف يتصور فيه البداء؟! وأن الله
سبحانه عالم بجميع الأشياء منذ الأزل، لا يعزب
عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.
روى الصدوق في " إكمال الدين " بإسناده
عن أبي بصير وسماعة، عن أبي عبد الله عليه
السلام، قال:

" من زعم أن الله عزو جل يبدو له في
شئ [اليوم] (١٦) لم يعلمه أمس فابراً أو منه " (١٧).

وروى العياشي عن ابن سنان، عن أبي
عبد الله عليه السلام، يقول:
" إن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء
، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، وعنده أم
الكتاب.

١٦ - أثبتناه من المصدر. (م).

١٧ - إكمال الدين: ٧٠، وعنه في بحار الأنوار

٤ / ١١١ ح ٣٠ (باب البداء والنسخ ج ٢ ص ١٣٦) - و
كان المتن منقولاً من البحار -.

وقال: فكل أمر يريد الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلا وقد كان في علمه ، إن الله لا يبدو له من جهل " (١٨).
وروى أيضا عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام:
" سئل عن قول الله: " يمحو الله... " .
قال: إن ذلك الكتاب كتاب يمحو الله [فيه] (١٩) ما يشاء ويثبت، فمن ذلك الذي يرد الدعاء القضاء، وذلك الدعاء مكتوب عليه: الذي يرد به القضاء، حتى إذا صار إلى أم الكتاب لم يغن الدعاء فيه شيئا " (٢٠).
وروى الشيخ الطوسي في كتاب " الغيبة " بإسناده عن البنظي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال:
" [قال] (٢١) علي بن الحسين، وعلي بن أبي طالب قبله، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد: كيف لنا بالحديث مع هذه الآية: " يمحو الله... " فأما من قال بأن الله تعالى لا يعلم

١٨ - تفسير العياشي ٢ / ٢١٨ ح ٧١ وفيه: " لكل " بدل " فكل "، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ١٢١ ح ٦٣ (باب البداء والنسخ ج ٢ ص ١٣٩) - وكان المتن منقولاً من البحار - .
٢١ - أثبتناه من المصدر. (م).

الشيء إلا بعد كونه، فقد كفر وخرج عن التوحيد " (٢٢).

والروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام أن الله لم يزل عالما قبل أن يخلق الخلق، فهي فوق حد الإحصاء (٢٣)، وقد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية طبقا لكتاب الله و سنة رسوله، جريا على ما يقتضيه حكم العقل الفطري الصحيح.

٢٢ - الغيبة: ٤٣٠ ح ٤٢٠، وعنه في بحار الأنوار ٤ / ١١٥ ذ ح ٤٠ (باب البداء والنسخ ج ٢ ص ١٣٦ ط كمباني) - وكان المتن منقولاً من البحار -

وروى الشيخ الكليني بإسناده عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: " ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له " .

الكافي ١ / ١١٤ ح ٩، وعنه في الوافي ١ / ٥١٤ ح ٤١٦ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).
٢٣ - أنظر ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - في: الكافي ١ / ٦٧ ح ٢ باب أدنى المعرفة، و ١ / ٨٣ - ٨٤ ح ١ - ٦ باب صفات الذات، و ١ / ١٠٤ - ١٠٩ ح ١ و ٤ و ٦ باب جوامع التوحيد، و ١ / ١١٥ ح ١١ باب البداء، التوحيد: ١٣٥ ح ٥ و ٦، و ص ١٣٦ ح ٨، و ص ١٣٧ ح ٩ باب العلم، و ص ١٣٩ - ١٤٨ ح ١ - ١٩ باب صفات الذات وصفات الأفعال. وكذا ما ورد في تفسير قوله تعالى: " و ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب " سورة فاطر ١١: ٣٥، وقوله تعالى: " كل يوم هو في شأن " سورة الرحمن ٢٩: ٥٥، وقوله تعالى: " ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير " سورة الحديد ٢٢: ٥٧، وقوله تعالى: " إنا أنزلناه في ليلة القدر... " سورة القدر ١: ٩٧ - ٥ وغيرها كثير. (م).

ثمرة الاعتقاد بالبداء:
والبداء: إنما يكون في القضاء الموقوف،
المعبر عنه بلوح المحو والإثبات. والالتزام بجواز
البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى الله سبحانه
، وليس في هذا الالتزام ما ينافي عظمته وجلاله.
فالقول بالبداء: هو الاعتراف الصريح بأن
العالم تحت سلطان الله وقدرته في حدوثه وبقائه
، وأن إرادة الله نافذة في الأشياء أزلا وأبدا.
بل وفي القول بالبداء يتضح الفارق بين
العلم الإلهي وبين علم المخلوقين.
فعلم المخلوقين - وإن كانوا أنبياء أو
أوصياء - لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى، فإن
بعضاً منهم وإن كان عالماً - بتعليم الله إياه -
بجميع عوالم الممكنات لا يحيط بما أحاط به علم الله
المخزون الذي استأثر به لنفسه، فإنه لا يعلم
بمشيئة الله تعالى - لوجود شئ - أو عدم مشيئته إلا
حيث يخبره الله تعالى به على نحو الختم.
والقول بالبداء: يوجب انقطاع العبد إلى
الله، وطلبه إجابة دعائه منه، وكفاية
مهامته، وتوفيقه للطاعة، وإبعاده عن
المعصية.
فإن إنكار البداء والالتزام بأن ما جرى
به قلم التقدير

كائن لا محالة - دون استثناء - يلزمه يأس المعتقد
بهذه العقيدة عن إجابة دعائه.

فإن ما يطلبه العبد من ربه إن كان قد
جرى قلم التقدير بإنفاذه فهو كائن لا محالة،
ولا حاجة إلى الدعاء والتوسل.
وإن كان قد جرى القلم بخلافه لم يقع أبداً،
ولم ينفعه الدعاء والتضرع.

وإذا يئس العبد من إجابة دعائه ترك
التضرع لخالقه، حيث لا فائدة في ذلك، وكذلك
الحال في سائر العبادات والصدقات التي ورد عن
المعصومين عليهم السلام أنها تزيد في العمر أو في
الرزق، أو غير ذلك مما يطلبه العبد.

وهذا هو سر ما ورد في روايات كثيرة عن أهل
البيت عليهم السلام من الاهتمام بشأن البداء.
فقد روى الصدوق في كتابه " التوحيد
بإسناده عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام،
قال:

" ما عبد الله عزو جل بشيء مثل البداء
". (٢٤).

وروى بإسناده عن هشام بن سالم، عن أبي
عبد الله عليه السلام، قال:

٢٤ - التوحيد: ٣٣٢ ح ١ (باب البداء ص ٢٧٢
ط سنة ١٣٨٦، وفي نسخة أخرى: " أفضل من
البداء " بدل " مثل البداء "، ورواه الشيخ
الكليني أيضاً في الكافي ١ / ١١٣ ح ١، وعنه في
الوافي ١ / ٥٠٧ ح ٤٠٣ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).

" ما عظم الله عزو جل بمثل البداء " (٢٥).
وروى وبإسناده عن محمد بن مسلم، عن
أبي عبد الله عليه السلام، قال:
" ما بعث الله عز وجل نبيا حتى يأخذ عليه
ثلاث خصال: الإقرار بالعبودية، وخلع الأنداد
، وأن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء " (٢٦).
والسر في هذا الاهتمام: أن إنكار البداء
يشترك بالنتيجة مع القول بأن الله غير قادر على
أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله
عن ذلك علويًا كبيرًا، فإن كلا القولين يؤيس
العبد من إجابة دعائه، وذلك يوجب عدم
توجهه في طلباته إلى ربه.

٢٥ - التوحيد: ٣٣٣ ح ٢ (باب البداء ص
٢٧٢ ط سنة ١٣٨٦)، ورواه الشيخ الكليني أيضا
في الكافي ١ / ١١٣ ذ ح ١، وعنه في الوافي ١ / ٥٠٧ ح
٤٠٤ (باب البداء ج ١ ص ١١٣).
٢٦ - التوحيد: ٣٣٣ ح ٣ (باب البداء ص
٢٧٢ ط سنة ١٣٨٦)، ورواه الشيخ الكليني أيضا
في الكافي ١ / ١١٤ ح ٣ وفيه: " الإقرار له "، و
عنه في الوافي ١ / ٥١٠ ح ٤٠٦ (باب البداء ج ١ ص ١١٣
).

[وروى الشيخ الكليني بإسناده عن مالك
الجهني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:
لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما
فتروا عن الكلام فيه. الكافي ١ / ١١٥ ح ١٢٠ (م).]

حقيقة البداء عند الشيعة:
وعلى الجملة: فإن البداء - بالمعنى الذي
تقول به الشيعة الإمامية - هو من الإبداء (الإظهار)
حقيقة (٢٧)، وإطلاق لفظ البداء
عليه مبني على التنزيل والإطلاق بعلاقة
المشاركة، وقد أطلق بهذا المعنى في بعض الروايات
من طرق أهل السنة.

روى البخاري بإسناده عن أبي عمرة، أن
أبا هريرة حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وآله يقول:

" إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأعمى
، وأقرع، بدا لله عز وجل أن يتليهم ن فبعث
إليهم ملكا فأتى الأبرص... " (٢٨).
وقد وقع نظير ذلك في كثير من الاستعمالات
القرآنية:

كقوله تعالى: " الآن خفف الله عنكم وعلم
أن فيكم ضعفا " (٢٩).

وقوله تعالى: " لنعلم أي الحزبين أحصى لما
لبثوا أمدا " (٣٠).

وقوله تعالى: " لنبلوهم أيهم أحسن عملا
" (٣١).

-
- ٢٧ - أنظر مادة " بدا " من: لسان العرب
١٤ / ٦٥ والصحاح ٦ / ٢٢٧٨. (م).
٢٨ - صحيح البخاري ٤ / ٢٠٨ (٤) / ١٤٦ باب ما
ذكر عن بني إسرائيل.
٢٩ - سورة الأنفال ٦٦: ٨.
٣٠ - سورة الكهف ١٢: ١٨.
٣١ - سورة الكهف ٧: ١٨.

وما أكثر الروايات من طرق أهل السنة في أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء (٣٢).
أما ما وقع في كلمات المعصومين عليهم السلام من الإنباء بالحوادث المستقبلية، فتحقيق الحال فيها: أن المعصوم متى ما أخبر بوقوع أمر مستقبل على سبيل الحتم والجزم، ودون تعليق، فذلك يدل أن ما أخبر به مما جرى به القضاء المحتوم، وهذا هو القسم الثاني (الحتمي) من أقسام القضاء المتقدمة، وقد علمت أن مثله ليس موضعاً للبداء، فإن الله لا يكذب نفسه ولا نبيه.
ومتى ما أخبر المعصوم بشيء معلقاً على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، ونصب قرينة - متصلة أو منفصلة -

٣٢ - ومن الروايات التي تفيد أن الدعاء يغير القضاء ما يلي:
. روى سليمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر.
رواه الترمذي في سننه ٤ / ٤٤٨ ح ٢١٣٩ (٨) / ٣٥٠ باب ما جاء: لا يرد القدر إلا الدعاء.

وروى ثوبان، قال: قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم: لا يزيد في العمر إلا
البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وإن الرجل
ليحرم الرزق بخطيئة يعملها [أو: بالذنب يصيبه].
رواه ابن ماجة في سننه ١ / ٣٥ ح ٩٠ [و ٢ /
١٣٣٤ ح ٤٠٢٢] (١ / ٢٤ باب في القدر)، ورواه
الحاكم في المستدرک ١ / ٤٩٣ وصححه ولم يتعقبه
الذهبي، ورواه أحمد في مسنده ٥ / ٢٧٧ و ٢٨٠ و ٢٨٢

والروايات بهذا المعنى كثيرة تطلب من
مطانها.

على ذلك، فهذا الخبر إنما يدل على جريان
القضاء الموقوف، الذي هو موضع البداء.
والخبر الذي أخبر به المعصوم صادق وإن
جرى فيه البداء، وتعلقت المشيئة الإلهية بخلافه
، فإن الخبر - كما عرفت - منوط بأن لا تخالفه
المشيئة.

روى العياشي عن عمرو بن الحمق، قال:
" دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام حين
ضرب على قرنه، فقال لي: يا عمرو، إني
مفارقكم. ثم قال: سنة السبعين فيها بلاء...
فقلت: بأبي أنت وأمي، قلت: إلى
السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء؟
قال: نعم يا عمرو، إني إن بعد البلاء
رخاء... وذكر آية " يمحو الله... " (٣٣).
٣٣ - تفسير العياشي ٢ / ٢١٧ ح ٦٨، وعنه في
بحار الأنوار ٤ / ١١٩ ح ٦٠. (م).

مصادر التوثيق والتعضيد

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الإحتجاج على أهل اللجاج، لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ق ٦) تعليق: السيد محمد باقر الموسوي الخرساني، نشر: دار المرتضى، مشهد / ١٤٠٣ (مصور على طبعة مؤسسة الأعلمي، بيروت / ١٤٠٣).
- ٣ - الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٦ - ٤١٣) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، قم / ١٤١٣.
- ٤ - أعاجيب الأكاذيب، للشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢) إعداد: السيد محمد علي الحكيم، نشر: دار الإمام السجاد عليه السلام، قم / ١٤١٢.
- ٥ - الأعلام، لخير الدين الزركلي، المتوفى سنة ١٣٩٦، الطبعة السادسة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت / ١٩٨٤ م.
- ٦ - إعلام الوري بأعلام الهدى، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المتوفى سنة ٥٤٨ هـ، تقديم: السيد محمد مهدي الخرساني، الطبعة الثالثة، منشورات دار الكتب الإسلامية، طهران، بالتصوير على طبعة النجف الأشرف.
- ٧ - أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، تحقيق: السيد حسن الأمين، نشر: دار التعارف، بيروت / ١٤٠٣.
- ٨ - إكمال الدين وإتمام النعمة، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن

علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١
، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر:
مؤسسة نشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في
الحوزة العلمية، قم / ١٤٠٥.

٩ - الأمالي، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن
علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة
٣٨١، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، نشر:
مؤسسة الأعلمي، بيروت / ١٤٠٠.

١٠ - بحار الأنوار، لشيخ الإسلام العلامة محمد
باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠، الطبعة
الثانية، نشر: مؤسسة الوفاء، بيروت / ١٤٠٣
هجريّة.

١١ - بصائر الدرجات الكبرى، لشيخ القميين
أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، المتوفى
سنة ٢٩٠، منشورات مؤسسة الأعلمي، طهران /
١٤٠٤.

١٢ - تفسير العياشي، لأبي النضر محمد بن
مسعود بن عياش السلمي السمرقندي (ق ٣) تحقيق
: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، نشر: المكتبة
العلمية الإسلامية، طهران.

١٣ - تفسير القمي، لـ أبي الحسن علي بن
إبراهيم القمي (ق ٣ و ٤) تصحيح وتعليق:
السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة
، مؤسسة دار الكتاب، قم / ١٤٠٤ (مصورة على
طبعة بيروت الثانية، سنة ١٣٨٧).

١٤ - التفسير الكبير، للفخر الرازي،
المتوفى سنة ٦٠٦، الطبعة الثالثة.

١٥ - التوحيد، للشيخ الصدوق أبي جعفر
محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي،
المتوفى سنة ٣٨١، تصحيح وتعليق: السيد هاشم
الحسيني الطهراني، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين.

- في الحوزة العلمية، قم.
- ١٦ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للعلامة
الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفى سنة ١٣٨٩،
الطبعة الثالثة، نشر: دار الأضواء، بيروت / ١٤٠٣.
- ١٧ - سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله
محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ - ٢٧٥) تحقيق: محمد
فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر.
- ١٨ - سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، لأبي
عيسى محمد بن عيسى ابن سوره (٢٠٩ - ٢٩٧) تحقيق و
شرح: أحمد محمد شاكر، نشر: دار إحياء التراث
العربي، بيروت.
- ١٩ - الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري،
تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة،
نشر: دار العلم للملايين، بيروت / ١٤٠٤.
- ٢٠ - صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن
إسماعيل البخاري الجعفي (١٩٤ - ٢٥٦) تحقيق: أحمد
محمد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي،
بيروت.
- ٢١ - عيون أخبار الرضا عليه السلام،
للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين
بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١، تصحيح:
السيد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر: انتشارات
جهان، طهران.
- ٢٢ - الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد
بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) تحقيق: الشيخ
عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح،
نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم / ١٤١١.
- ٢٣ - قرب الإسناد، للشيخ أبي العباس
عبد الله بن جعفر الحميري

- (ق ٣) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، قم / ١٤١٣ .
- ٢٤ - الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفى سنة ٣٢٩، تصحيح: الشيخ نجم الدين الآملي، تعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: المكتبة الإسلامية، طهران / ١٣٨٨ .
- ٢٥ - كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، لأبي القاسم علي ابن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي (ق ٤) تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى الخوئي، نشر: انتشارات بيدار، قم / ١٤٠١ .
- ٢٦ - الكنى والألقاب، للمحدث الشيخ عباس قمي، المتوفى سنة ١٣٥٩، تصحيح: السيد حسن الحسيني اللواساني النجفي، مطبعة العرفان، صيدا / ١٣٥٧ .
- ٢٧ - لسان العرب، لابن منظور المصري، أدب الحوزة، قم / ١٤٠٥ (مصور) .
- ٢٨ - معاني الأخبار، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١، تصحيح: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم / ١٣٦١ . ش .
- ٢٩ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦) تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت / ١٤٠٤ .
- ٣٠ - المستدرک علی الصحیحین، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥، نشر: دار الفكر، بيروت / ١٣٩٨ .

- ٣١ - مسند أحمد بن حنبل، نشر: دار الفكر، بيروت.
- ٣٢ - معجم رجال الحديث، لآية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣) الطبعة الثالثة، بيروت / ١٤٠٣، منشورات مدينة العلم - قم.
- ٣٣ - نصائح الهدى والدين، للشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢) الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، بغداد / ١٣٣٩.
- ٣٤ - نقيباء البشر في القرن الرابع عشر (طبقات أعلام الشيعة)، للعلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفى سنة ١٣٨٩، تعليق: السيد عبد العزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية، نشر: دار المرتضى، مشهد / ١٤٠٤.
- ٣٥ - الهدى إلى دين المصطفى، للشيخ محمد جواد البلاغي (١٢٨٢ - ١٣٥٢) نشر: دار الكتب الإسلامية، قم (مصور على الطبعة الثانية - النجف الأشرف).
- ٣٦ - الوافي، للمحدث الشيخ محمد محسن الفيض الكاشاني، المتوفى سنة ١٠٩١، نشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، أصفهان / ١٤٠٦.